



بيان صحفي ٢٨ يوليه ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ يوليه ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١١,٧٥% و ١٢,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٢,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٧٨% خلال شهر يونيه ٢٠١٦ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٣,٠٥% خلال شهر مايو ٢٠١٦. في حين ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٣,٩٧% في يونيه ٢٠١٦ من ١٢,٣٠% في مايو ٢٠١٦. ويرجع ذلك جزئياً إلى تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٧٤% في يونيه ٢٠١٦ مقابل معدل قدره ٣,١٥% في مايو ٢٠١٦. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١٢,٣٧% في يونيه ٢٠١٦ من ١٢,٢٣% في مايو ٢٠١٦.

وترجع معظم التطورات الشهرية إلى ارتفاعات متفاوتة في أسعار الخضروات والفاكهة الطازجة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية وعلى الأخص الدواجن واللحوم الحمراء، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وعلى الأخص الزيادات الموسمية في أسعار الملابس والأحذية تزامناً مع عيد الفطر، بينما ظل تأثير التغيير في سعر الصرف محدود.

وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً بالقطاعات المحلية والخارجية، حيث ساهم الطلب المحلي بنسبة ٤,٨ نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، على الرغم من مساهمة صافي الطلب الخارجي بنسبة سالبة قدرها -٠,٣ نقطة مئوية. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع، فإن قطاع الخدمات هو الأعلى مساهمة في الناتج وعلى الأخص قطاع التشييد والبناء، في حين كانت مساهمة قطاع السياحة سالبة. بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر نمو الناتج مدعوماً بكل من قطاع التجارة الداخلية، الزراعة، والحكومة، في حين ساهم قطاع الصناعة بنسبة سالبة، ويرجع ذلك أساساً إلى الانكماش المستمر في نشاط الاستخراجات، بالإضافة إلى المساهمة السالبة في الصناعات غير البترولية.

وفي ضوء ما تقدم وبعد تقييم المخاطر المحيطة والنظرة المستقبلية للتضخم، قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار العائد لدى البنك المركزي المصري.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية وأثرها على توقعات التضخم، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg